الأمن الفلسطيني يتلف وثائق سرية تحسباً للاجتياح الإسرائيلي

الاحتلال يقتحم رام الله للمرة الأولى بعد وقف التنسيق الامني

دبابات إسرائيلية على حدود قطاع غزة

محتجون يحرقون الإطارات رفضاً لـ«صفقة القرن» في رفح

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أتلفت أجهزة الأمن الفلسطينية وثائق سرية تحسبا من اجتياحات إسرائيلية على غرار الاجتياحات التي نفذت في العام 2000 للضفة الغربية المحتلة، وفق ما ذكرت مصادر أمنية الثلاثاء.

وقالت هذه المصادر التي فضلت عدم الكشف عن هوياتها لوكالة فرانس برس «تلقينا أوامر عليا بإتلاف الوثائق السرية التي بحوزتنا ونفذنا هذه الأوامر بشكل سري».

وأكدت المصادر أن عملية الإتلاف تمت خوفا من قيام الجيش الإسرائيلي باقتحام الأراضي الفلسطينية الخاضعة للسيطرة الأمنية الفلسطينية والحصول على هذه الوثائق.

وقال أحد المصادر الامنية إن المعلومات نقلت إلى حافظات الكترونية قبل إتلاف الوثائق الورقية الأصلية ووضعت الحافظات في أماكن سرية.

وأعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مايو الماضي أن السلطة الفلسطينية في حل من كافة الاتفاقيات والتفاهمات مع الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية، بما في ذلك التنسيق الأمني.

وجاء ذلك في أعقاب إعلان إسرائيل عن مخططها لضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة.

وقال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات لصحافيين أجانب وإسرائيليين الأحد «إذا أقدم نتانياهو على ضم إنش واحد من الأرض الفلسطينية سيعني ذلك القضاء على أي احتمال للسلام».

وبدت السلطة الفلسطينية أكثر حزما في تنفيذ قرارها وقف التنسيق، إذ أكد أكثر من مسؤول فلسطيني وقف العلاقة بشكل تام مع الجانب الإسرائيلي.

وتتخوف السلطة الفلسطينية من رد فعل إسرائيلية، يتكرر فيها سيناريو الاجتياحات الذي نفذته ردا على الانتفاضة المسلحة الفلسطينية في العام 2000.

واقتحم الجيش الإسرائيلي حينها العديد من المقار الأمنية الفلسطينية وقام بمصادرة وثائق وأسلحة من داخلها عوضا عن تدمير هذه المقار بشكل كامل.

وتسيطر الأجهزة الأمنية الفلسطينية وفق اتفاقية أوسلو الموقعة مع إسرائيل في العام 1993، على كافة المدن الفلسطينية مع إمكانية دخول الجيش الإسرائيلي إليها لتنفيذ ما عرف باسم «المطاردة الساخنة».

خبراء حقوق الإنسان بالأمم المتحدة يدينون خطة إسرائيل ضم أجزاء من الضفة الغربية

ويشير إعلان الرئيس الفلسطيني الأخير، إلى التخلي عن بنود هذا الاتفاق، وهو ما يثير مخاوف لدى الفلسطينيين من أن تقوم إسرائيل باجتياح المدن الفلسطينية.

من جهة أخرى أكدت مصادر أمنية فلسطينية أن سيارات عسكرية إسرائيلية اقتحمت فجر الثلاثاء مدينة رام الله في الضفة الغربية التي تخضع للسيطرة الأمنية الفلسطينية، وهي المرة الأولى منذ إعلان الرئيس الفلسطيني وقف العمل في التفاهمات والاتفاقيات مع الحكومتين الاسرائيلية والأمريكية.

وقال الناطق باسم وزارة الداخلية الفلسطينية غسان نمر لوكالة فرانس برس إن «الجيش الاسرائيلي دخل المدينة لتنفيذ اعتقالات وتفتيشات».

وأوضح نمر، اقتحمت قوات الاحتلال مدينة رام الله ومخيم الأمعري المحاذي للمدينة بقوة كبيرة الليلة الماضية وذلك من أجل تنفيذ اعتقالات، وهذه المرة الأولى التي تقتحم فيها قوات الاحتلال مدينة رام الله منذ انهاء الاتفاقيات بما فيها وقف العمل بالتنسيق الامني».

وأشارت مصادر أمنية إلى أن «الجيش الاسرائيلي اعتقل شخصين من شمال المدينة وشخصين من مخيم الأمعري وكذلك تم اقتحام منزلين وتفتيشهما».

وأكد الجيش الاسرائيلي تنفيذ عملية اعتقال في مخيم الامعري، غير أنه لم يعط أي تفاصيل.

ووقعت خلال عملية الاقتحام مواجهات بين شبان فلسطينيين والجيش الاسرائيلي لكن لم يبلغ عن إصابات، حسب المصادر الفلسطينية.

وتوجد في مدينة رام الله كافة مقار القيادة الفلسطينية، إضافة الى منزل الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي أعلن في مايو الماضي أن السلطة الفلسطينية في حل من كافة الاتفاقيات والتفاهمات مع الجانب الاسرائيلي والأمريكي بما فيها التنسيق الأمني، وذلك على خلفية نية اسرائيل ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية.

وسمحت اتفاقية أوسلو التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع الحكومة الاسرائيلية في العام 1993 للجانب الاسرائيلي بالقيام بعمليات اعتقال لفلسطينيين داخل الأراضي الواقعة تحت السيطرة الأمنية الفلسطينية، ولكن من خلال التنسيق مع الجانب الفلسطيني، غير أن عباس أعلن أنه في حل من هذه الاتفاقية.

كما هاجم الجيش الإسرائيلي، الإثنين، نقاطا حدودية شرق قطاع غزة بقذائف مدفعية بعد وقت قصير من إعلانه إطلاق قذيفة على جنوب إسرائيل.

وذكرت مصادر فلسطينية أن الدفاعية الإسرائيلية أطلقت عدة قذائف على مواقع رصد لحركة «حماس» على السياج الحدودي مع قطاع غزة دون وقوع إصابات.

وقبل ذلك أعلن الجيش الإسرائيلي، رصد إطلاق قذيفة صاروخية من القطاع نحو إسرائيل دون أن يتحدث عن وقوع إصابات أو أضرار.

ولم تعلن أي جهة فلسطينية المسؤولية عن إطلاق القذيفة.

وهذه أول مرة تُطلق فيها قذيفة صاروخية من قطاع غزة على جنوب إسرائيل منذ 5 مايو الماضي، والثانية منذ أكثر من 3 أشهر.

من ناحية أخرى قال خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أمس الثلاثاء إن خطة إسرائيل ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية المحتلة تنتهك مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي يحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وحثوا دولا أخرى على التحرك بفاعلية لمعارضة الخطة.

وعبّر ما يقرب من 50 خبيراً مستقلاً في بيان مشترك عن الاشمئزاز من دعم الولايات المتحدة لخطة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو «غير القانونية» لفرض السيادة من خلال ضم فعلي لأراض يسعى الفلسطينيون لإقامة دولتهم عليها.

وقال البيان «ضم أراض محتلة هو انتهاك خطير لميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات جنيف وبتناقض مع قاعدة أساسية أكدها مرارا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة مفادها أن الاستيلاء على الأراضي بالحرب أو بالقوة غير مقبول».

سوريا: إصابة مسلحين مدعومين من تركيا بانفجار عبوة ناسفة

صورة متناقلة لم يتم التحقق منها قبل إنها من التفجير

دمشق – «وكالات»: أصيب عدد من أفراد المجموعات الإرهابية المدعومة من النظام التركي بجروح نتيجة انفجار عبوة ناسفة بسيارتهم في محيط مدينة إعزاز بريف حلب الشمالي.

وأفادت مصادر محلية لوكالة الأنباء السورية (سانا) بأن عبوة ناسفة انفجرت بسيارة على طريق سجو شمارين في محيط مدينة إعزاز بريف حلب الشمالي ما أسفر عن إصابة عدد من الإرهابيين بجروح متفاوتة ووقوع أضرار في محيط الانفجار.

من جهة ثانية ذكرت مصادر أهلية وإعلامية متطابقة أن انفجارا مجهول السبب وقع فجرا في سوق لبيع المواد النفطية في مدينة الباب بريف حلب الشمالي الشرقي وذلك تزامنا مع وجود 11 صهريجا في المكان ما أدى إلى اشتعالها وامتداد النيران إلى المحال والسيارات الخاصة المتواجدة في المكان ما تسبب باستشهاد مدني وإصابة أربعة آخرين بحروق وجروح خطيرة.

من ناحية أخرى أكدت وزارة الخارجية الألمانية أنه ليست هناك أي منطقة في سوريا تعد آمنة للعائدين، وذلك بحسب ما جاء في تقرير سري لوزارة الخارجية مقدم لمؤتمر وزراء الداخلية المحليين للولايات بألمانيا، المقرر أن يبت هذا الأسبوع في تمديد وقف الترحيل بالنسبة للسوريين عند انعقاده في مدينة إرفورت.

واستنادا إلى الأمم المتحدة، كتب الدبلوماسيون بالخارجية الألمانية: «بحسب الأمم المتحدة، لا يزال الأمر يصل إلى حدوث انتهاكات شديدة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي في جميع أنحاء سوريا. وليست هناك حتى الآن في أي جزء من الدولة حماية شاملة طويلة المدى من الاعتقال التعسفي والقمع على يد العديد من الأجهزة الأمنية والميليشيات وغيرها من المؤسسات الفريدة من نظام الحكم».

وأضافت الوزارة في تقريرها أن ذلك يسري أيضا على أجزاء من البلاد في الغرب وكذلك على العاصمة السورية دمشق، حيث يعيش عادة الأشخاص الفريدون من نظام حكم بشار الأسد.

وجاء في التقرير: «حتى الأشخاص الذين يُعتبرون فريدين من نظام الحكم يمكن أن يصبحوا من حيث المبدأ ضحايا لعمليات القمع بسبب تعسف الدولة الموجود في كل مكان».

مالي: مقتل 20 جندياً بهجوم على قافلة عسكرية

«وكالات»: لقي 20 جندياً على الأقل من القوات المسلحة المالية مصرعهم في كمين لجماعة إرهابية في مدينة دياباني غرب البلاد، قرب حدود مالي مع موريتانيا.

ولا يزال هناك عدد غير محدد من الجنود المفقودين جراء الهجوم، حسب ما أفادت مصادر أمنية، الأحد، رغم أن القوات المسلحة المالية لم تقدم بعد رواياتها للأحداث.

وأوضحت المصادر أن قافلة الجنود كانت تمر عبر نيونو، «مفترق طرق رئيسي» في طريقها إلى جوماكورو، عندما انفجر لغم زرعه متفذو العملية في طريق الجنود.

وبعد الانفجار، أطلق المهاجمون النار على الجيش بأسلحة ثقيلة وخفيفة. ورغم أن الجنود بادلوهم إطلاق النار، إلا أنه انتهى بهم الأمر إلى الانسحاب وترك بعض أسلحتهم، التي استولى عليها المهاجمون.

41 وفاة و4267 إصابة جديدة بالفيروس في السعودية

«كورونا» يواصل انتشاره رغم الاحترازات العالمية

طابور لإجراء فحوصات كورونا

عواصم – «وكالات»: أعلنت وزارة الصحة السعودية أمس الثلاثاء تسجيل 41 وفاة جديدة بفيروس كورونا، ليرتفع إجمالي الوفيات بالفيروس في المملكة إلى 1052.

وأشارت الوزارة في بيان صحافي على موقعها أمس إلى تسجيل 4267 إصابة جديدة بالفيروس، ليرتفع إجمالي الإصابات في المملكة إلى 136315.

وفي قطر أعلنت وزارة الصحة القطرية أمس الثلاثاء تسجيل 4 وفيات بفيروس كورونا الجديد، ليرتفع إجمالي الوفيات في البلاد إلى 80.

وأعلنت الوزارة، في بيان صحافي على موقعها اليوم، تسجيل 1201 إصابة جديدة بالفيروس في الساعات الأربع والعشرين الماضية، ليرتفع إجمالي الاصابات في البلاد إلى 82077.

كما أعلنت وزارة الصحة المغربية أمس الثلاثاء تسجيل 36 إصابة جديدة بفيروس كورونا، ليرتفع إجمالي الإصابات في البلاد إلى 8921.

وقالت الوزارة، في بيان صحافي على موقعها، إنها لم تسجل أي وفاة اليوم ليستقر إجمالي الوفيات عند 212.

من جهة أخرى أعلنت وزارة الصحة الإيرانية أمس الثلاثاء، ارتفاع عدد حالات الوفيات الناجمة عن الإصابة بفيروس كورونا في البلاد إلى 9065 حالة، بعد تسجيل 115 حالة وفاة جديدة خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية.

وصرحت المتحدثة باسم وزارة الصحة والعلاج والتعليم الطبي الإيرانية سيما سادات لاري اليوم، بأن إجمالي عدد الإصابات ارتفع إلى 192 ألفا و439 حالة، بعد تسجيل 2563 حالة إصابة جديدة.

ولفتت إلى أن 2815 من المصابين في وضع صحي حرج، كما أعلنت أن عدد المتعافين تجاوز 152 ألفا، وفقا لما نقلته عنه وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية (إرنا).

كما سجّلت الولايات المتّحدة مساء الإثنين، لليوم الثاني على التوالي، أقلّ من 400 حالة وفاة ناجمة عن فيروس كورونا المستجدّ خلال 24 ساعة، وفق إحصاء أعدّته جامعة جونز هوبكنز.

وأحصت الجامعة التي تُعتبر مرجعاً في تتبّع الإصابات والوفيات الناجمة عن الفيروس، 385 وفاة بالفيروس في الولايات المتّحدة خلال 24 ساعة، أي أكثر بثلاث وفيات فقط بالمقارنة مع الحصيلة اليومية المسجّلة مساء الأحد، علماً بأنّ هاتين الحصيلتين هما الأدنى على الإطلاق في هذا البلد منذ نهاية مارس.

وفي الصين حذّر ناطق باسم رئيس بلدية بكين الثلاثاء من أن الوضع الوبائي في العاصمة الصينية «خطير جداً» فيما أصيب أكثر من مئة شخص بفيروس كورونا منذ الأسبوع الماضي إثر تجدد مفاجئ للوباء.

وقال تشو هيجيان أمام الصحافيين إن بكين تخوض «سباقاً مع الزمن» في مواجهة الفيروس.

وأضاف أن العاصمة «يجب أن تأخر الإجراءات الأكثر حزماً وتشدداً».

ورفعت المدينة التي تعد 21 مليون نسمة عدد الفحوصات التي تجريها للكشف عن الفيروس الى أكثر من 90 ألف شخص يومياً.

وفيما يثير تجدد الوباء مخاوف من «موجة ثانية»، أعلنت منظمة الصحة العالمية الاثنين أنها تتابع «عن كثب» الوضع في بكين متحدثة عن احتمال إرسال خبراء إضافيين في الأيام المقبلة.

وأعلنت بكين صباح الثلاثاء عن 27 إصابة جديدة في الساعات الـ24 الماضية ليرتفع بذلك إجمالي الحالات المسجلة منذ خمسة أيام إلى 106.

وانتشار هذه الحالات بدأ في سوق تشينغادي للمواد الغذائية بالجملة، أحد أكبر الأسواق في آسيا، حيث رصد الفيروس الأسبوع الماضي.

ومنذ ذلك الحين أغلقت أربعة أسواق أخرى في العاصمة بشكل كامل أو جزئي ووضعت حوالى 30 منطقة سكنية مجاورة لها قيد حجر صحي.

وبات بإمكان طلاب المدارس الابتدائية والثانوية استئناف الدروس الآن من المنازل.

وفي بقية أنحاء البلاد، أعلنت مدن صينية عن وضع الوافدين من العاصمة قيد الحجر الصحي.

وباتي تجدد الإصابات فيما تمكنت البلاد التي ظهر فيها وباء كورونا للمرة الأولى في نهاية السنة الماضية، من القضاء على المرض عملياً في الأشهر الماضية.

وبحسب الأرقام الرسمية فقد أحصت الصين 83 ألفا و221 إصابة بينها 4634 وفاة. ولم يتم الإعلان عن أي وفاة منذ شهر.

من ناحية أخرى أفادت دراسة بريطانية نشرت أمس الثلاثاء، أن نحو 350 مليون شخص في جميع أنحاء العالم معرضون بشدة لخطر الإصابة بوباء كوفيد19-، وسيتطلب الأمر إدخالهم المستشفى في حال إصابتهم.

وبات من المعروف أن فيروس كورونا المستجد يؤثر على الناس بشكل متفاوت جدا، بناءً على عوامل عدة تتعلق بالحالة الصحية والعمر والجنس وغيرها.

وبالتالي، فإن الوباء لا يصيب الغالبية العظمى من الشباب الأصحاء بأعراض جسيمة، فيما على العكس، يكون وقعه قويا في الغالب على كبار السن الذين يعانون من أمراض مزمنة مثل السكري.

وبالنظر إلى ما هو معروف عن عوامل الخطر، سعى باحثون بريطانيون إلى تحديد المخاطر المتفاوتة للسكان في 188 دولة حسب العمر والجنس والحالة الصحية.

وأظهرت النتائج، التي نشرتها المجلة العلمية البريطانية «ذي لانسيت»، أن 1.7 مليار إنسان، أي 22% من سكان العالم لديهم عامل خطر واحد على الأقل يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بشكل حاد بوباء كوفيد19-.

ومن بين هؤلاء، هناك 349 مليون شخص معرضون بشكل خاص لخطر الإصابة بنوع حاد من الوباء وقد يحتاجون إلى دخول المستشفى في حال إصابتهم.

وذكر المعد الرئيسي للدراسة، أندرو كلارك، من كلية لندن للنظافة الصحية وطب المناطق الحارة «مع خروج الدول من العزل نأمل أن توفر تقديراتنا نقطة بداية مفيدة للحكومات، التي تبحث عن طرق لحماية الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس الذي يواصل الانتشار».

ويشير الباحث إلى تقديم النصح لمن هم أكثر عرضة للخطر بالتزام التباعد الاجتماعي أو إعطائهم الأولوية لدى إجراء حملات التلقيح المستقبلية.

وتنخفض نسبة السكان المعرضين للخطر في المناطق التي يكون فيها السكان أصغر سنا، وهذه هي الحال في أفريقيا، حيث يوجد عامل خطر فيروس كورونا المستجد لدى 16 في المئة من السكان، أي 283 مليونا من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم 1.3 مليار نسمة.

وفي أوروبا، يبلغ هذا المعدل 31 في المئة، أي 231 مليونا من بين 747 مليون نسمة، ويوضح كلارك «لكن نسبة عالية من الحالات الشديدة قد تكون ميتة في أفريقيا، نظرا لضعف البنى التحتية الصحية».

وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان الأفريقية، التي تسجل أعلى نسبة من حالات الإيدز مثل ليسوتو، مهددة بشكل أكبر بالوباء، كما تمثل الجزر مثل موريشيوس وفيجي مخاطر متزايدة بسبب ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من مرض السكري، وهو أحد العوامل التي من شأنها مفاقمة أعراض هذا المرض الفيروسي، بحسب الدراسة.